" الاصلاح السياسي في الاردن ..ودوافع التغيير "

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي
قسم دراسة الازمات

الاردن شأنه شأن الدول العربية التي شهدت وتشهد تغييرات في نظمها السياسية ، فهي تواجه حراكاً سياسياً فعالاً ولكن بدرجات تختلف عن اقرانها في الدول العربية ، واللافت للانتباه ان الحراك السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية كان قد بدأ قبل التغيير في تونس ومصر ولكن التعاطي مع هذه المسألة من قبل المعارضة والشارع الاردني يختلف عما كان عليه في الدول المذكوره .

وقبل التحدث عن اسباب الحراك السياسي في الاردن علينا العوده للكيفية التي نشأ بها الكيان الاردني لمعرفة اسباب انقسام الشارع الاردني والمتغيرات الاساسية التي تقود التغيير اليوم ، فبموجب اتفاقية سايكس – بيكو في العام ١٩١٦ ووعد بلفور عام ١٩١٧ ، تم قيام امارة شرق الاردن مستقلة عن سوريا وفلسطين وعن الحجاز ايضاً تحت قيادة الملك عبد الله الذي حكم من ١٩٢١–١٩٥١، وكانت الاردن في بادئ الامر تتكون من اهلها القاطنين عليها فقط وهم الشركس والبدو ، ولكن اسهم احتلال اليهود للاراضي الفلسطينية في العام ١٩٤٨ الى تغيير الواقع الديموغرافي للاردن مما خلق واقعاً جديداً في عدم استقرار الهوية الاجتماعية والثقافية في هذا البلد ، وذلك بنزوح الالاف من الفلسطينيين الى هذا الكيان .

وكذلك تكررت الهجرات الفلسطينية الى الاردن بعد نكبة عام ١٩٦٧ وكذلك اجتياح العراق للكويت في العام ١٩٩٠ والذي ادى الى نزوح الاف الاردنيين من اصل فلسطيني الى الاردن مما ضاعف اعدادهم الى نصف عدد السكان الاصليين ، وهذا الموضوع كان قد فاقم من قلق النظام الملكي في الاردن من ازدياد عدد الفلسطنيين وبالتالي بدت مشكلة الولاء الى المملكة تتوضح بشكل واضح مما خلق فجوة ثقافية في الشارع الاردني .

وهذه الاسباب احد اهم المشكلات السياسية التي يعاني منها النظام السياسي اليوم وهي احد اسباب الحراك السياسي بين الفعاليات السياسية الموجودة على ارض الواقع ، فالاردن تغلي منذ اكثر من سنتين ، والاحتجاجات لاتتعلق فحسب بما يجري في الدول العربية بل هي مشكلة متجذرة تظهر بين الحين

والآخر، فالشرق اردنيون – الاردنيون الذين سكنوا المنطقة قبل وصول اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ شكلوا الشريان الاساس في النظام الملكي الاردني الهاشمي ، ولكن منذ مجئ الفلسطينيين الى الاردن وهم اغلبية اصبحت تكون المجتمع الاردني ، بدأت تحدث تصدعات واضحة بين المواطنيين وظهرت مشكلات اقتصادية ضخمة تعصف بالقطاع الاقتصادي مما اثر على الواقع المعاشي الصعب الذي يعانيه المواطن الاردني

وكانت الاحتجاجات قد بدأت بوادرها في العام ٢٠١٠ ، حيث شملت المواطنيين الشرق اردنيين من جهة والمواطنيين من اصل فلسطيني ، والاسلاميين اضافة الى الشباب العاطل عن العمل والذين لاينتمون الى حزب بعينه ، وكان لدى قطاعات واسعة من الشعب مجموعة من المظالم ، الا ان محور هذه المظالم هو شعورهم بالغضب من الواقع الاقتصادي والاشكال المستفزة للفساد

وعدم المساءلة وتركز السلطات في ايدي محدودة من الناس وشخصيات مقربه من البلاط الملكي ، وكان الملك في السابق يحرك الشارع طبقاً لخطوط الانقسام بين الاردنيين الاصليين والفلسطينيين الوافدين للاردن ، فالاردنيين الاصليين قلقون على الدوام من الاستحواذ على سلطتهم وامتيازاتهم ومكانتهم من قبل الفلسطينيين الوافدين ، وكان النظام في الاردن يفرق في معاملته لصالح الاردنيين الاصليين من خلال هيمنتهم على القطاع العام والاجهزة الامنية وفي البرلمان والتقسيم المجحف للسكان في الدوائر الانتخابية .

بالمقابل الاردنيين من اصول فلسطينية يشعرون بالغبن والتهميش والاقصاء من الاماكن المهمة وسلب اصواتهم وحرياتهم السياسية لصالح الاردنيين الاصليين مع انهم قدموا ومازالوا يقدموا الكثير لوطنهم ، كما انهم يعاملون من قبل الملك على انهم غير موالين للدولة ، كما ان ذكرى الحرب الاهلية التي وقعت عام ١٩٧٠ والتي هزمت فيها الجماعات الفلسطينية على ايدي قوات النظام تسهم على الدوام في استمرار شعورهم بالاقصاء .

والجدير بالذكر ان الانقسامات بين المجموعتين لها انعكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية ، حيث ان الاردنيين الاصليون هم من الريف اي اصولهم ريفية ، في حين الاردنيين من اصول فلسطينية ينحدرون على الاغلب من المراكز الحضرية والمدنية ، والمجموعة الاولى تسيطر على القطاع العام ،في حين المجموعة الثانية تعمل في الشركات الخاصة ، وبالتالي نجد اليوم ان احد اسباب اندلا ع الاحتجاجات هو قوة الحركة الاسلامية في الاردن والذين ينتمون اليها عادة هم الاردنيين من اصول فلسطينية ، والتي يرى فيها الاردنيين الاصليين بأنهم رأسماليين جشعين ومواطنيين غير وطنيين من وجهة نظرهم ، والصعوبات التي يواجهها الاردنيين من حيث وجود الفساد والخصخصة تعود الى النخب الاقتصادية الحضرية الفلسطينية .

ان الملك " عبد الله بن الحسين " غالباً مايتعاطى مع الاحتجاجات التي تحدث بالاردن بالطريقة ذاتها في كل مرة من حيث اجراء تعديلات وزارية ، ومن ثم اجراء تعديلات على التعديلات لامتصاص الغضب

الشعبي ، كما يقوم بتشكيل لجان هدفها تقديم مقترحات للتعديلا ت الممكنة ، ولكن هذه الاصلاحات غالباً ماتبقى حبراً على ورق ، وتسعى السلطات الى خلق انقسامات بين الشارع الاردني من خلال اثارة مشاعر معادية للفلسطنيين ، وفي الواقع يلاحظ عدم وجود اصلاحات انتخابية حقيقية توفر للمناطق الحضرية فرصاً اكثر عدالة لان الشرق اردنييون لايرغبون ان يكون للمناطق الحضرية ثقلاً سياسياً في الساحة السياسية ، وعليه هذا التجاهل الحكومي للمطالب الحضرية من شأنه اني يستمر في استعار الشارع ولاسيما المعارضة .

وعليه كانت الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي وعد بها الملك بدأت بالتعثر مما اضطر الملك الى اقالة الحكومة اكثر من مرة ، وكانت الاردن قد شهدت احتجاجات في المحافظات الفقيرة جنوب العاصمة عمان ، ومطالب المحتجين تلخصت ان يكون لهم دور اكبر في الحياة السياسية خصوصاً فيما يتعلق بأختيار رؤوساء حكوماتهم ويطالبون بحلول لمشاكل البطالة والقضاء على الفساد المستشري في مؤسسات الدولة ، وعليه كان الحراك السياسي قد تطور في مناطق كالطفيلة في جنوب عمان من مطالب الاصلاح الى تغيير النظام برمته

وكان تقرير قدمته مجموعتة الازمات الدولية في العام ٢٠١٢ قد اكدت فيه ان نفوذ الاردنيين الاصليين قد تعرض للاهتزاز بسبب برامج الخصخصة التي نفذتها الحكومة مع تنامي ظاهرة الفساد وتركز الموارد في ايدي نخبة جديدة تسيطر على القطاع الخاص وتحظى بأمتيازات خاصة وحظوة لدى البلاط الملكي، ولكن وكما يرى التقرير لم يعد بمقدور النظام الملكي استغلال الانقسامات كما كان في الماضي وجعلها اداة لاحتواء الانقسامات ، لان تحالفات جديدة نشأت عابرة للهويتين كانت قد تمركزت حول الاصلاح السياسي ، مما ينبئ بعدم استخدام الهويات الفرعية لاهداف سياسية .

وتناول التقرير الخوف المتنامي من الاسلاميين في الاردن وعزاه الى محاولاتهم استغلال التمييز الذي يعاني منه الاردنيون من اصل فلسطيني تاريخياً بمساعدة حماس للاستفادة من تنامي نفوذ الاخوان ووصولهم الى الحكم في دول عربية كمصر مما دفع بالعاهل الاردني الى تشديد خطابه ضد اسرائيل وسياسات الاستيطان وتعزيز علاقاته مع تركيا وحركة حماس .

وفي تقرير اعده المحللون " روبرت ستالوف" و" واندرو روتابلر" و" سايمون هندرسون" ، اكد معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى " ان السخط بين اهل الضفة الشرقية التقليديين والمطالب المتصاعدة بالتمثيل السياسي التي يصر عليها الاخوان المسلمون يمثلان تحدياً خطيراً للعاهل الاردني على خلفية الاوضاع الاقتصادية المتفاقمة في المملكة "، ويخلص المحللون الى ان حل المشكلة الشرقية ليس بالامر المعقد بالمقارنة بمشكلة الاخوان والتي لاتكفي قدرات النظام على احتوائها اليوم كونها تستمد ديمومتها من التطورات السياسية في مصر وتونس والدول العربية الاخرى ، والاسلمة المحتملة للمعارضة السورية ، مؤكدين ان سياسة الحكومة الاردنية اليوم تتركز وتنصب حول دمج الذراع السياسي للاخوان وجبهة العمل الاسلامي المعارضة

للحكومة مع النظام السياسي في مدة زمنية سريعة من اجل اجراء انتخابات مبكرة في العام المقبل بمقتضى قانون انتخابي معدل في غضون الاشهر المقبلة .

وكان تقرير مجموعة الازمات الدولية قد لخص المشكلة الاردنية بعدد من الامور التالية يمكن اجمالها بالتالي :

١. ازدياد عدد الساخطين على الوضع الاقتصادي للبلاد.
٢. استفحال الفساد .
٣. عدم المساءلة .
٤. تركز السلطة في ايدي قلة قليلة .

واكد " روبرت مالي " مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجموعة الازمات الى ان التسويف يعد مصدر اغراء دائم للنظام عبر الاستياء المتنامي في اوساط قاعدة الدعم الرئيسة في المملكة مصحوباً بالجهود الهادفة الى تجاوز الانقسامات المنهكة مما ينذر بكتابة فصل جديد يضاف الى دراما الانتفاضات العربية وعندها سيكون فات الاوان ".

ومما يشير الى وجود تعثر في جهود الاصلاح السياسي والاقتصادي في الاردن هو اضطرار الملك الى اقالة اربعة حكومات منذ اندلاع ثورات الربيع العربي ، ومن هذه الحكومات حكومة " عون الخصاونة " الذي اتهم بالتلكؤ في اصدار القوانين اللازمة لاجراء الانتخابات النيابية ، وخلفه " فايز الطراونه " وهو رئيس حكومة ورئيس بلاط سابق والذي يحسب على التيار المحافظ ، والذ وعد بأتخاذ خطوات جريئة ولكنه اخفق ايضاً ، ومن اهم اسباب اخفاق الحكومات الاردنية في قيادة الاصلاح هو التلكؤ في اصدار قانون الانتخابات ، وكان ولحد الان من اهم اسباب معارضة جبهة العمل الاسلامي على اعتبار ان قانون الانتخابات لايمثل اطياف المجتمع الاردني ، وكانت هذه الجبهة قد قاطعت انتخابات عام ٢٠١٠ لانها وحسب وجهة نظرهم قد هيمن عليها العشائر المؤيدة للملك .

واكد "جميل ابو بكر" الناطق بأسم الجبهة ان البلاط الملكي ودائرة المخابرات العامة ذات النفوذ القوي وراء تعثر عملية الاصلاح ، واكد ان على المخابرات تجنب التدخل بالسياسة ، كما اكد بنفس الصدد " ان الشعب الاردني مقتنع بأن مشكلاته لاتحل بعزل رئيس الوزراء اوتشكيل حكومة جديدة ، لكن الحل يكمن في انتخاب برلمان جديد يمثل ارادة الشعب وفيه انبثاق الحكومة ورئيسها من هذا البرلمان "، وبالفعل اصدر الملك مرسوماً بحل البرلمان تمهيداً لاجراء انتخابات في المملكة.

ومما لايمكن تجاهله الازمة السورية وانعكاسها السلبي على الاردن بوصفها احد اهم دول الجوار بالنسبة الى للاردن ، فقد رعى رئيس مجلس الوزراء الجديد " د. عبد الله النسور " في ١٧ /١٠/ ٢٠١٢ اعمال قمة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والاورو متوسطية والمؤسسات المماثلة ، واكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي " د. جواد العناني" " الى تزايد عدد اللاجئين السوريين في الاردن ولم يقتصر ذلك على العبء الملقى على عاتقها بل رافقه تعطل المصالح التجارية والنقل بسبب اغلاق الموانئ السورية امام حركة البضائع وضعف القدرة على الاستيراد والتصدير لافتاً ان ذلك ترتب على الدولة كلفاً تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون الى مليار دينار سنوياً.

وكان مركز الدراسات الاستراتيجية في اكاديمية الملك " عبد الله الثاني " للدراسات الدفاعية قد عقد ندوة بعنوان " مستقبل مسيرة الاصلاح في الاردن " بتاريخ ١٦/ ٩/ /٢٠١٢جاء فيها ان الاردن يمربأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج الى جهود وحكمه جميع ابناء الوطن سواء في الحكم او المعارضة للخروج من هذه الازمة وصولاً الى حاضر افضل يجنب الاردن الاثمان الباهضة التي تدفعها الشعوب العربية اليوم في سبيل الحرية والاصلاح والتغيير والانطلاق الى واقع افضل واشمل وارحب في ظل دولة المواطنة التي تحقق اسباب النهوض والتنمية للاجيال المقبلة ، واكد المشاركون على محددات الاصلاح يجب ان تتوفر فيها الشروط التالية :

١. توفر ارادة سياسية حقيقية قادرة على تحقيق قفزة نوعية بالاصلاح السياسي على صعيد المؤسسات التشريعية والحكومات .
٢. الشروع بأصلاح اقتصادي يكون في صالح المواطن الاردني ولايضع اولوية له لخدمة فئة قليلة .
٣. اجراء مقاربات دبلوماسية وسياسية حقيقية بهدف اعادة مكانة الاردن في الاقليم لمواجهة المشروع الصهيوني .
٤. معاودة مراجعة الدستور بما يحقق الاصلاح السياسي المستقر بأتفاق الجميع ، واعادة النظر بصلاحيات كافة المؤسسات التابعة للدولة بشكل يفضي الى فصل حقيقي بين السلطات وعدم تركيزها بجهة معينة .

واخيراً يمكننا القول ان مسيرة الاصلاح السياسي في الاردن بالامكان معالجتها اذا ماتداركت الحكومة الاردنية اخطائها واستطاعت احتواء المطالب الجماهيرية الشعبية وعدم التمييز بين مكونات المجتمع الاردني كما كان في السابق وبالتالي اذا سار نهج الاصلاح بالاردن بالطريق الصحيح يمكن الوصول الى بر الامان وتجنب الشعب الاردني الويلات التي تجنيها دول المنطقة اذا ماخطت خطوات غير محسوبة النتائج، وعليه هناك ثلاث تحديات تواجه العرش الملكي في الاردن متمثلة بالاردنيين الاصليين ، والاخوان والازمة والسورية على الحكومة الاردنية معالجة هذا الموضوع بحكمة

وبعيداً عن التشنجات السياسية التي من شأنها قيادة الدولة الى طرق محفوفة بالمخاطر يصعب السيطرة عليها اذا ماانزلقت الى مسارات معقدة

المصادر

١. **وهيب الشاعر، الاردن الى اين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .**
٢. **محمد ارديسات ،مستقبل مسيرة الاصلاح في الاردن ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، الشبكة الالكترونية الدولية ، ٩/١٦/ ٢٠١٢.**
٣. **الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط ، تقرير مجموعة الازمات الدولية ، الشبكة الالكترونية الدولية ، ١٢ آذار ٢٠١٢.**
٤. **تقرير لمجموعة الازمات الدولية : الشرق اردنيون والاخوان والازمة السورية ثلاث مخاطر تهدد عبد الله الثاني ، صحيفة اخر خبر ، ٢٠١٢.**